

(مترجمة)

مُعضلة اللاجئين في ميانمار: تحوّل في سياسات ماليزيا وتايلاند وسط تحسّن العلاقات الدبلوماسية مع المجلس العسكري الحاكم

يشعر مئات الآلاف من اللاجئين من ميانمار في ماليزيا وتايلاند بالقلق إزاء تزايد خطر الترحيل القسري إلى بلادهم. ورغم أنّ رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) قد حدّت رسمياً من تعاملها مع ميانمار بسبب عدم إحراز تقدم في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن السلام، فقد بدأت ماليزيا وتايلاند باتخاذ خطوات دبلوماسية ثنائية مع المجلس العسكري الحاكم في ميانمار. حيث أعلنت ماليزيا عن خطط لإعادة آلاف اللاجئين باستخدام سفن تابعة لبحرية ميانمار، بينما شددت تايلاند سياساتها المتعلقة بالترحيل السريع وشنت حملات مدمّرة على تجمعات اللاجئين. وقد غدّت هذه التحركات العدائية من كلا البلدين المضيفين تزايد السخط الشعبي، والمشاكل السياسية الداخلية قبيل الانتخابات، والتوترات الاقتصادية المحلية.

أثار هذا التشديد في السياسات مخاوف بالغة لدى اللاجئين ومراقبي حقوق الإنسان الدوليين. ويؤكد اللاجئون أن الصراع في ميانمار لا يزال مستعراً وأنّ الترحيل القسري سيشكل تهديدات خطيرة، مثل التجنيد الإجباري للشباب والاضطهاد العرقي. كما حذر مبعوث الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من أن إعادة اللاجئين إلى أوطانهم في ظلّ ظروف غير آمنة تنتهك مبدأ عدم الإعادة القسرية. وإلى جانب تهديد سلامة اللاجئين، يُعتبر النهج الأحادي الذي تتبعه ماليزيا وتايلاند مُقوّضاً لمصادقية رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) ووحدتها وفعاليتها في حلّ الأزمة الإنسانية والسياسية في ميانمار.

المجلس العسكري في ميانمار يدّعي التساهل مع أونغ سان سو تشي وسط مساعيه لنيل اعتراف دولي

في مقابلة مع مجلة تايم، زعم الرئيس المدني لميانمار، مين أونغ هلاينغ، أنه كان "متساهلاً للغاية" مع زعيمة الديمقراطية السابقة أونغ سان سو تشي، التي أُطيح بها وسُجنت منذ الانقلاب العسكري عام ٢٠٢١. وأوضح أنّ الجيش بذل جهوداً حثيثة لمنع تصعيد الموقف، وأشار إلى أن إمكانية العفو عن سو تشي مرهونة بتصرفاتها. ويُعدّ نقل سو تشي من السجن إلى الإقامة الجبرية في نايبيداو، ونشر صور لقائها مع مسؤولي الصليب الأحمر، مثالين على هذه المزاعم بالتساهل.

يرى مراقبون أن هذه الخطوات جزء من استراتيجية مين أونغ هلاينغ الدبلوماسية لإنهاء عزلة ميانمار على الساحة الدولية. بعد تقاعده من القيادة العسكرية وتوليّه الرئاسة المدنية عقب انتخابات خاضعة لسيطرة المجلس العسكري، يعمل مين أونغ هلاينغ جاهداً لاستعادة الاعتراف الدبلوماسي الدولي. وقد استُخدمت سلامة سو كي كورقة ضغط لجذب التدخل الأجنبي، حتى في الوقت الذي تواجه فيه حكومته حرباً أهلية واسعة النطاق ومعارضة شديدة من منظمات حقوق الإنسان، التي تعتبر نظامه الجديد مجرد امتداد للجيش.

حرائق الغابات في إندونيسيا تُهدد ٥٢% من قرود إنسان الغاب البورنيوي

تُهدد حرائق الغابات والأراضي التي تجتاح كاليمانتان وسومطرة في إندونيسيا سلامة أكثر من نصف قرود إنسان الغاب البورنيوي (*Pongo pygmaeus*) المهددة بالانقراض بشدة. ووفقاً لتقرير صادر عن الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة (IUCN)، فإن الحرائق النشطة تُحرق موائل تُؤوي ما يقرب من ٥٢% من هذه القردة، بما في ذلك ١٣ من أكبر ٢٠ مجموعة متبقية. وإلى جانب فقدان الموائل بشكل مباشر، يؤدي التعرض للدخان الكثيف إلى اضطرابات فسيولوجية حادة لدى قرود إنسان الغاب وخمسة أنواع من الجيئون، مثل زيادة العبء على الجهاز المناعي، وفقدان الوزن، وخطر تلف الجهاز التنفسي. وعلى الرغم من أن إندونيسيا قد أجلّت عشرات الحيوانات المتضررة، إلا أن النشاط البيئي يُشددون على أهمية التدابير الوقائية طويلة الأجل، بما في ذلك حماية الأراضي الخثية وإعادة ترطيبها.

تُعَدّ حرائق الغابات في إندونيسيا أزمة بيئية متكررة ناجمة عن إزالة الغابات، وتجفيف الأراضي الخثية، والظواهر الجوية المتطرفة. ولا تقتصر آثارها على تهديد انقراض التنوع البيولوجي المحلي فحسب، بل تُنتج أيضاً ضراباً عابراً للحدود يُعطل الصحة والنشاط الاقتصادي والعلاقات الثنائية مع الدول المجاورة مثل ماليزيا وسنغافورة.

الإنترنت: خطر الاحتيال الإلكتروني وعمليات النصب العاطفية على الاقتصاد الآسيوي

يشكل الاحتيال المالي الإلكتروني وعمليات النصب العاطفية التي تديرها عصابات الجريمة المنظمة تهديداً متزايداً لاقتصادات الدول الآسيوية. فقد صرّح نيكولاس كورت، مدير إدارة تنسيق فرق العمل في الإنترنتبول، بأنّ ملايين الدولارات تُفقد يومياً نتيجةً لجرائم إلكترونية متنوعة، لا سيما الاحتيال في استثمارات العملات المشفرة والجرائم التي تستغل وسائل التواصل وتطبيقات المواعدة. ووفقاً لتقرير تقييم التهديدات المالية العالمية الصادر عن الإنترنتبول، فقد بلغت الخسائر الإجمالية الناجمة عن الاحتيال المالي في جميع أنحاء العالم حوالي ٤٤٢ مليار دولار أمريكي (ما يعادل ١,٨ تريليون رينغيت ماليزي تقريباً) العام الماضي. ومن خلال عملية هايتشي، نجح الإنترنتبول في تجميد ٣٤٢ مليون دولار أمريكي من الأموال غير المشروعة وحظر ٦٨ ألف حساب مصرفي متورط في مخططات إجرامية إلكترونية متنوعة، تتراوح بين التصيد الصوتي والابتزاز الجنسي عبر الإنترنت وغسيل الأموال المرتبط بالمقامرة غير القانونية.

لقد تحوّلت هذه الجريمة الإلكترونية المنظمة من عملية إقليمية إلى شبكة إجرامية عالمية، تتخذ من دول جنوب شرق آسيا، مثل كمبوديا ولاوس وميانمار، مراكز لها. وتوظّف هذه الشبكات الممولة تمويلياً جيداً آلاف الشباب لاستهداف ضحايا في جميع أنحاء العالم، ما دفع العديد من الدول إلى تصنيف هذه الظاهرة كتهديد للأمن القومي. ويُعدّ الأثر المجتمعي والاقتصادي لهذه الجريمة هائلاً؛ فالإلى جانب تحويل مبالغ طائلة من الاقتصاد المشروع إلى جيوب الجماعات الإجرامية، غالباً ما تؤدي هذه الجريمة إلى إفلاس الشركات، ومشاكل الصحة النفسية، والانتحار بين الضحايا.